

## القرار الأول

### بشأن موضوع بيع الدين

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، أما بعد :

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته السادسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة ، في المدة من ٢١-٢٦ / ١٠ / ١٤٢٢ هـ الذي يوافق: ٥-١٠ / ١ / ٢٠٠٢ م ، قد نظر في موضوع : (بيع الدين) ، وبعد استعراض البحوث التي قدمت ، والمناقشات المستفيضة حول الموضوع ، وما تقرر في فقه المعاملات من أن البيع في أصله حلال ، لقوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ولكن البيع له أركان وشروط لا بد من تحقق وجودها ، فإذا تحققت الأركان والشروط وانتفت الموانع كان البيع صحيحاً ، وقد اتضح من البحوث المقدمة أن بيع الدين له صور عديدة؛ منها ما هو جائز ، ومنها ما هو ممنوع ، ويجمع الصور الممنوعة وجود أحد نوعي الربا: ربا الفضل ، وربا النسيء ، في صورة ما ، مثل بيع الدين الربوي بجنسه ، أو وجود الغرر الذي يفسد البيع ؛ كما إذا ترتب على بيع الدين عدم القدرة على التسليم ونحوه؛ لنهيته صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ .

وهناك تطبيقات معاصرة في مجال الديون تتعامل بها بعض المصارف والمؤسسات المالية ، بعض منها لا يجوز التعامل به؛ لخالفته للشروط والضوابط الشرعية الواجبة في البيوع ، وبناء على ذلك قرر المجمع ما يأتي :

أولاً: من صور بيع الدين الجائزة :

بيع الدين للمدين نفسه بثمن حال؛ لأن شرط التسليم متحقق؛ حيث إن ما في ذمته مقبوض حكماً ، فانتفى المانع من بيع الدين ، الذي هو عدم القدرة على التسليم .

ثانياً: من صور بيع الدين غير الجائزة :

أ - بيع الدين للمدين بثمن مؤجل أكثر من مقدار الدين ؛ لأنه صورة من صور

- الربا، وهو ممنوع شرعاً، وهو ما يطلق عليه (جدولة الدين) .
- ب- بيع الدين لغير المدين بثمان مؤجل من جنسه، أو من غير جنسه؛ لأنها من صور بيع الكالئ بالكالئ ( أي الدين بالدين ) الممنوع شرعاً .
- ثالثاً: بعض التطبيقات المعاصرة في التصرف في الديون
- أ- لا يجوز حسم الأوراق التجارية ( الشيكات ، السندات الإذنية ، الكمبيالات )؛ لما فيه من بيع الدين لغير المدين على وجه يشتمل على الربا .
- ب - لا يجوز التعامل بالسندات الربوية إصداراً ، أو تداولاً ، أو بيعاً؛ لاشتمالها على الفوائد الربوية .
- ج - لا يجوز توريق ( تصكيك ) الديون بحيث تكون قابلة للتداول في سوق ثانوية؛ لأنه في معنى حسم الأوراق التجارية المشار لحكمه في الفقرة (أ) .
- رابعاً:

يرى المجمع أن البديل الشرعي لحسم الأوراق التجارية ، وبيع السندات ، هو بيعها بالعروض ( السلع ) شريطة تسلم البائع إياها عند العقد ، ولو كان ثمن السلعة أقل من قيمة الورقة التجارية؛ لأنه لا مانع شرعاً من شراء الشخص سلعة بثمان مؤجل أكثر من ثمنها الحالي .


خامساً:

يوصي المجمع بإعداد دراسة عن طبيعة موجودات المؤسسات المالية الإسلامية ، من حيث نسبة الديون فيها ، وما يترتب على ذلك من جواز التداول أو عدمه .

والله ولي التوفيق ، وصلى الله على نبينا محمد .

التوقيعات

د محمد رشيد راغب قباني



د صالح بن فوزان الفوزان



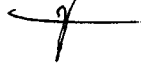
محمد بن ابراهيم بن جبير



د الصديق محمد الأمين الضير



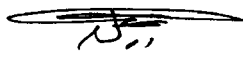
د نصر فريد واصل



د مصطفى سيربتش



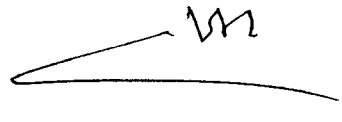
محمد بن عبدالله السبيل



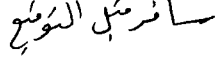
محمد سالم بن عبدالودود



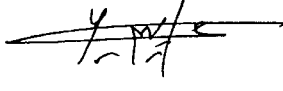
د محمد الحبيب بن الخوجه



محمد تقي العثماني



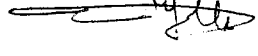
د عبدالكريم زيدان



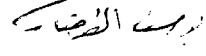
د رضا الله محمد ادريس المباركفوري



د عبدالستار فتح الله سعيد



د يوسف بن عبدالله القرضاوي



د وهبه مصطفى الزحيلي



رئيس مجلس الجمع الفقهي الإسلامي

نائب الرئيس

الأمين العام للمجمع الفقهي



عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ



د عبدالله بن عبدالحسن التركي

د صالح بن زابن المرزوقي

